محل العقد لها ايضا بوجه اخر وعلى فما انتهى **وفي هذا** الذي وقع
كما يجب انه لا يصلح ورده السؤال لا يصح جوابا عنه في المقام فان حرمة الخمر
في صدر الامة لا يقال انها موافقة للحكمة فرجهه مخالفة لقاعدة وجه هذا وفي
كون تعيين مثقال الذرة كيلا اشكال لكون الانبياء لم يتكلموا انهم لم يخلقوا وقد يقتضي ان
ان الحرام بالاكل من الشجرة حتى لم يقع في الانبياء المتقدمة وغاية الامر ان خلاف
الحكمة وقوعه محالا والتعيين انما يكون محله هل المحال على ان التعيين ليس له
تعرض بالحكمة لانه قد لا تكون سببا في الكلي **و** فرق الاعلام الفرخيني
انه لو استعمل بكسر الهمزة الخارج يكفي في التوام من عمر كما يكفي وهو يحتمل
و في استحالة اللواحقة بالمراتب لا يكفي على ان الواجب مجتمعين فيه وأما الاوان
فقد تقدم الدوال على حتى قوله تعالى وانتقوا يوما حتى يقع من تخفيف الكلمة مع ان حتى
تفيد وهو محال ورد الاهمي فيما سيتي على الخلاف بين استعمال حرما لغير هل
يكفي لا **و** من وصف الله تعالى بما لا يليق به او سيتي باسم من اسمائه او بلام من
اوامره او نواهيه وعمر او عين يكفي وقال لو تبين ان لا يكون ينبغي من اذا نبيا على
قصد استعمال او عمر او قيل ينبغي ان لا يفيد التكفير بذلك لان وجوه الانبياء
مما اقتضته الحكمة بلا شبهة فتبين ان لا يوجد فيه من اذا نبيا كفى مكلفا
و اجيب بان اقتضاء الحكمة عدم ذلك انما هو لتبليغ الاحكام الى جميع العباد،
ويمكن ان يبلغ تلك الاحكام اليهم بلا واسطة نبي، فعسى تكون الانبياء بالقياس
كما يستلزم ان لا يثبت تلك الاحكام حتى يكون تبين ذلك موجبا للكفر على ان
تبين ذلك لغوا الزلة في الوجوه بخلاف تبين حال الزلة واشباهه مما يتعلق
بافعال العباد لان اشباه ذلك يتضمن الفساد والله لا يحب الفساد انتهى
وفيه تحتمل وجوها اما اولا فلانه لا شك ان وسلامة الانبياء عن حكمة خاصة
بهم وان كان يمكن اشتمال الاحكام بوجوه واما ثانيا فلان الفرق غير ظاهر
بينها بالتعيين على وجه الانبياء واقع وقتي حال الزلة وقبل التعيين ونحوه
واما ثالثا فلان يتضمن الفساد لا يوجب كونه كفرا في البلاد والله اعلم
بالعباد وقال الوجيه على وجه الرضى من تكلم بالكفر وأما انه يضر لا على وجه

الرضى بل بسبب انه كان الكلام الموجب للكفر بحسبه غير بيان يضر في السامع ٨
ضرورة قال وكل الوجه على ما كان من تبع وحوله جماعة يشاورونه مسائل
ويحكمون ويفتون بوجوه بالوساير يكفي وزن جميعا وقد لا كان بعض الجماعة يجعلون
حكم الشيخ مثل النبي ويقول الغير منزلة اصحابه الكرام في السؤال عن المسائل
والاحكام استنزال النبي واصحابه نعوذ بالله منزلة وكذا لو امر رجلا ان يكفر
بالله او عزم على ان يكفر ولم يكفر لانه رضي بالكفر والرضى بالكفر كفر
سواء كان يكفر بفعله او يكفر غيره وفي سبق زيادة بيان في هذا الكلام ٨
وتخفيف الحرام **و** كذا قال عند شرب الخمر او الزنا ليس لله اي عمله او بما عتقاه
انتهاكا لان وكذا لو افتى كما مر انه يكفر لتبين مرزوجها وقد لا يكفر بان يقول
المفتي او القاضي للمرأة المطلقة بالثلاث مثلا ملكي اطلاق فتقول كما اعرف
مع انه لو قيل لها انه اسلم لعن على فعله واخذ بما له فتقول كما يجب يقول
هذا المفتي لعلها او القاضي المدابر افتيت يكفر ها او حكمت بانها ما كانت
مسلمة من اصلها فبلاحها الاول بالكفر لو اسر وصدر عمل بالحرام كاسر وكذا لو
علم الغير الفعلة او يعتبر لصدر متعمدا يكفر وان وافق غرضه الفعلة يعني وكذا
ان وافق العبارة وكذا لو اطلق كلمة الكفر استهزاء فالاعتقاد الى غرضه
من الرجوع والجمع بين قولهم لا يكفر احد من اهل القبلة وقولهم يكفر من قال بخلق
القرآن او استحلال الزنا وبين سب الشيخين او لعنهما واشباه ذلك مشكل كما قال
شارح العقايد وكذا قال شارح المواقف ان جمهور المتكلمين والفقهاء على انه
لا يكفر احد من اهل القبلة وقد ذكر في كتب الفتاوى ان سب الشيخين كفر
وكذا انكار الملائكة كفر وكما شك ان امثال هذه المسائل مقبولة بين جمهور المسلمين
فالجمع بين القولين المذكورين مشكل انتهى ووجهه اشكال امر المكلف فقد يبني
المسائل الفرعية والدلائل الاصولية التي من جملتها انقياد المتكلمين على عدم
تكفير اهل القبلة المحمدية ويدفع الاشكال بان نقل كتب الفتاوى مع جلالة
قائليه وعدم الخروج عليه ليس بحجة من قبله انه من الاجماع فقهاء في المسائل
الاجتهادية على الادلة القطعية على ان في تكفير المسلم فتن تنتهب معها حرمة

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)